Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني

(دراسة تحليلية مراجعه)

فيصل علي باباكلية الهندسة الميكانيكية بنغازي

faisalbaba0606@gmail.com

حامد الجامع يكلية الهندسة الميكانيكية بنغازي

Hamed.ail349@Yahoo.com

محمد محمود محسن أكاديمية الدراسات العليا بنغازي، ليبيا

Mohamed.MahMoud@tu.edu.ly

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

Obstacles to Implementing Total Quality Management in Technical Education Institutions (A Review Analytical Study)

[1].faisal Ali baba

The Faculty of Mechanical Engineering Benghazi

faisalbaba0606@gmail.com

[2] Hamid Al -Jami'i

The Faculty of Mechanical Engineering Benghazi Hamed.ail349@Yahoo.com

[3]Mohammed Mahmoud Mohsen

Graduate Academy of Benghazi Libya

Mohamed.MahMoud@tu.edu.ly

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

خلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في ليبيا، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واجراء مراجعة شاملة للبرامج والأنشطة الأكاديمية المتعلقة بالجودة (ندوات، مؤتمرات، ملتقيات، وورش عمل) منذ عام 2024. خلصت النتائج إلى أن أبرز التحديات تكمن في ضعف البرامج التكوينية، وصعوبات تتعلق بطرائق التدريس، إضافة إلى محدودية الموارد المالية التي تحد من استدامة تطبيق الجودة.

Abstract: This study aims to explore the factors that hinder the implementation of total quality management in technical education institutions in Libya, relying on a descriptive-analytical approach and conducting a comprehensive review of quality-related academic programs and activities (seminars, conferences, forums, and workshops) since 2024. The results concluded that the main challenges lie in weak training programs, difficulties related to teaching methods, in addition to limited financial resources that restrict the sustainability of quality.

1. خلفية الدراسة:

شهد قطاع التعليم التقني في ليبيا مسارًا متقلبًا منذ الاستقلال؛ إذ عُدَّ ركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنه ظل مهمشًا مقارنة بالتعليم العام والعالي، ما أضعف مكانته المجتمعية وقدرته على إنتاج الكفاءات. ومع السياسات الإصلاحية الحديثة، برزت الحاجة إلى إعادة الاعتبار لهذا القطاع عبر تبني منظور إصلاحي يهدف إلى مواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل الوطني والدولي. ويقوم التعليم التقني الفعّال على برامج تكوينية مبنية على أسس علمية وتوظيف البنية التحتية للمختبرات والمعامل في ربط الجانب النظري بالتطبيقي. وفي هذا الإطار، تبنّت مؤسسات التعليم التقني مقاربة إدارة الجودة الشاملة باعتبارها فلسفة تنظيمية وإدارية لتحقيق التحسين المستمر، خاصة في ظل تحديات الثورة المعلوماتية والانفتاح الاقتصادي. ورغم إسهامه في توفير موارد بشرية ودعم الاقتصاد، ما زال القطاع يواجه صعوبات هيكلية، منها ضعف توافق مخرجاته مع سوق العمل وقصور آليات التكيف مع التطورات العلمية والتقنية. وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل عن المعوقات التي تعترض تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي التقني في ليبيا من وجهة نظر موضوعية؟ ويتفرع عنه أسئلة حول ارتباط هذه المعوقات بالبرامج التعليمية، أو طرائق التدريس أو التمويل (Taylor & Bogdan, 1997). ولقد تم اختيار الموضوع لاعتبارات عدة، أبرزها الاستفادة من تجارب عربية ناجحة في تطبيق الجودة، وتقييم مصير خريجي مؤسسات التعليم التقني، وندرة الدراسات المحلية التي عالجت هذا المجال، إضافة إلى ارتباطه بالسياسات الوطنية الداعمة للتنمية الاقتصادية. وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الجودة الشاملة كشرط لنجاح التعليم العالي التقني من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف، وتعزيز وعي المجتمع بأهمية خريجيه، وتوضيح دوره في تلبية احتياجات التنمية التكنولوجية. كما تسعى إلى تحسين أداء الخريجين عبر تزويد أعضاء هيئة التدريس بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات تطويرية. وركزت اهداف الدراسة على قياس مدى تطبيق معايير الجودة في البرامج وطرائق التدريس والتجهيزات المادية، وتحديد دور الجودة في تنمية الموارد البشرية وإعداد كفاءات تقنية متخصصة، وتقييم توافق المخرجات مع متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المؤسسي. ويشكل الإطار المفاهيمي مرجعًا لتحديد المفاهيم الإجرائية: المعوقات الإدارية والتعليم التقني والجودة الشاملة، بما يعزز الوضوح النظري والتحليل المنهجي.

2. مراجعة الدراسات السابقة:

برزت إسهامات دراسة مصطفى عبد الله (2023) – جامعة الزيتونة: حيث تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي على معايير الجودة، وأظهرت نتائج متوسطة مع أثر إيجابي باستثناء الوسائط التعليمية. ثم دراسة تهاني جبريل أجبارة (2024) – جامعة الأسمرية الإسلامية: والتي اقترحت استراتيجية تطويرية، وأكدت توقعات عالية بشأن الإدارة في مؤسسات التعليم العالي التقني وتنمية القدرات. واخيرا دراسة رشاد بريدان وأم سوارا السنوسي (2023) – جامعة درنة: والتي ركزت على فعالية ضمان الجودة في تطوير المهارات المهنية للطلاب، وأبرزت أهمية التحول الرقمي ومهارات الاتصال. وبذلك، يؤسس هذا الجزء للإطار النظري والمنهجي الذي تنطلق منه الدراسة في تحليل معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بقطاع التعليم التقني في ليبيا.

3. إدارة الجودة الشاملة:

أصبحت إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي التقني ظاهرة عالمية وأسلوبًا إداريًا علميًا بحتًا، حيث سارعت هذه المؤسسات لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة باعتباره أحد مفاتيح النجاح في الأسواق الداخلية والخارجية، والسبيل لزيادة الأرباح، والتحكم في التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين أداء العنصر البشري، باعتباره مدخلًا يحقق عوائد مالية، اقتصادية، واجتماعية كبيرة [1,7,17]. ولقد شهد مفهوم الجودة محاولات عديدة للتعريف، حيث ركزت كل محاولة على سمة معينة، إلا أن بعض التعريفات فرضت نفسها على الفكر الإداري لما اتصفت به من موضوعية ودقة [2]. ولان الجودة ليست حديثة، بل عرفتها البشرية منذ القدم، فكانت سعيًا دائمًا نحو الأفضل في جميع المجالات [3]. ففي الحضارة البابلية في العراق: وضعت قوانين تنص على معاقبة الفرد الذي لم يحسن عمله [4]. وفي الحضارة الفرعونية في مصر: كان المهندسون يقومون بفحص دقة بناء الأهرامات [4]. وفي الحضارة اليونانية: كانوا يركزون على الاهتمام بجودة المعمار [4]. اما الجودة في الإسلام: ففي السنة النبوية الطاهرة ورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، والجودة في الإسلام تعني الأداء على أكمل وجه، بأقل الموارد المتاحة، وبمهارة عالية ضمن المعايير والمقاييس [5]. وفي العصر الحديث، شهدت الجودة تحولات كبيرة نتيجة زيادة المنافسة، وتطور تكنولوجيا المعلومات، ووعي المستهلك [6,18].

جدزل رقم (1) مراحل الجودة عبر التاريخ

المرحلة	محتوى العملية	الجهات المختصة	الاهتمام الرئيسي	الفترة الزمنية	المراجع
ما قبل الثورة الصناعية	إنتاج يدوي بسيط	الرقابة ذاتية العامل نفسه	تلبية رغبات الزبائن	قبل القرن 18	[7]
بعد الثورة الصناعية ظهور المصنع	زيادة العاملين جودة أعلى بفضل الآلة	المشرفون	تحسين جودة المنتجات	منتصف القرن 18 – منتصف القرن 19	[7]
الإدارة العلمية	دراسة الحركة والزمن، تخفيض الهدر، ظهور فحص الجودة	المشرف المباشر ومفتشين مختصين	اكتشاف الأخطاء وتصحيحها	مطلع القرن 20	[7]
الرقابة الإحصائية	استخدام أسلوب فحص العينات، تطبيق علم الإحصاء على الإنتاج	مفتشون وإدارات الجودة	تقليل أخطاء التصنيع	1931 وما بعده	[7,8]
ضمان الجودة	حلقات الجودة، الرقابة الوقائية والمرحلية والبعدية	إدارات الجودة، فرق الإنتاج	مطابقة المنتج للمواصفات	الستينات	[7,8]
إدارة الجودة الشاملة	تطوير إدارة الجودة الاستراتيجية، بناء ثقافة الجودة، التركيز على العميل	جميع أفراد المؤسسة	تحسين الأداء العام، ميزة تنافسية	بعد 1980	[7,9,10,19,20]

1. مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

تعني الجودة الأداء المتقن المطابق للمواصفات من المرة الأولى [11–14]، أما إدارة الجودة الشاملة فهي فلسفة إدارية شاملة تستهدف تلبية حاجات العملاء والمجتمع بأقل تكلفة مع التحسين المستمر [15,16]. وتتمثل أهميتها في خفض التكاليف وزيادة الربحية [1,7,17]، تحسين الأداء [1,7,18]، تحقيق ميزة تنافسية [1,7,19]، ورفع رضا المستفيدين داخليًا وخارجيًا [1,7,17,18]، إضافة إلى تطوير بيئة العمل ودعم الإبداع والابتكار [17–20]. وتركز أهداف إدارة الجودة الشاملة على تقديم خدمات وسلع عالية الأداء والمطابقة (Conformance) والمصداقية (Reliability) مع ترسيخ صورة مؤسسية إيجابية [10]. كما تسعى لمواكبة الثورة التكنولوجية [1–3]، تعزيز التنافسية، تحسين العمليات والإنتاجية، تقليل الهدر، وتحفيز العاملين [5,9,11–13]. اما الهدف المركزي فيتمثل في إرضاء العميل عبر تلبية توقعاته وتحقيق التميز المؤسسي [7,17–19]. واهم عناصر إدارة الجودة الشاملة فتشمل العمليات الإدارية، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، نظام الأفراد، التكلفة، مشاركة العاملين، والتحسين المستمر [1–9]. كما تبرز أهمية قواعد البيانات ونظم المعلومات [10–11]، مع التركيز على الزبون، التزام الإدارة العليا، التخطيط الاستراتيجي، تمكين العاملين، وتعزيز ثقافة الجودة [12–16].

2.3 معايير إدارة الجودة الشاملة:

تعتمد الجودة الشاملة على المشاركة الكاملة، التعليم والتدريب، اتخاذ القرار العلمي المبني على البيانات، إضافة إلى معايير التصميم والأداء والمطابقة [17–20]. بالتالي فان مبادئ إدارة الجودة الشاملة، التي تعتمد على ارضاء المستفيد من العملية سواء كانت علميه او انتاجية [21–23]، وهكذا سوف تقوم على التحسين المستمر وفق مفهوم Kaizen [1–3]، والتعاون الجماعي بدل المنافسة [3–6]، وإنجاز العمل بشكل صحيح منذ البداية [7,8]، واتخاذ القرارات على أساس الحقائق والبيانات الموثوقة [9–11]. واهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فتركز على دعم الإدارة العليا [12]، والتركيز على العملاء [13,14]، واستحداث ثقافة تنظيمية داعمة [15]، واستمرار قياس الأداء والإنتاجية [16]، مع التأكيد على وجود إدارة فعالة للموارد البشرية [17]، وخلق حاله من التدريب المستمر [18]، وقيادة تشاركية [19]، ومشاركة جميع العاملين [20]، واستراتيجيات تطبيق واضحة تشمل التخطيط والتنفيذ والتقويم [21–23]. اما مراحل التطبيق فأنها تمر عبر الإعداد، التخطيط باستخدام دائرة PDCA، تنظيم الجودة، الوقاية والتقويم، ثم التنفيذ المستمر [1,2,5,6,12,15,16].

3.3 تعميم افكار الجودة الشاملة:

تطبيق الجودة الشاملة في التعليم التقني عملية معقدة تتطلب توافق المعايير مع خصوصيات المجتمع [20,21]، اضافه الى استثمار العنصر البشري كأصل استراتيجي [22]. ولا يتحقق النجاح إلا بتعبئة الموارد المادية والبشرية، وتعزيز ثقافة التعاون والمراجعة المستمرة [23].

4. التطور التاريخي للتعليم العالي التقني:

ترجع جذور التعليم التقني إلى الحضارات القديمة مثل مصر وبابل والصين والهند واليونان وروما، حيث اعتمدت على نظم التلمذة والصناعات اليدوية، مع تنظيم العلاقات بين المعلّم والمتعلّم وفق قوانين مثل قانون حمورابي (2100 ق.م) [3]. وفي العالم العربي والإسلامي أولي التعليم المهني أهمية كبيرة، ورفع الإسلام قيمة العمل إلى مرتبة العبادة [4,5]. ومع الثورة الصناعية، برزت الحاجة إلى مؤسسات تعليمية وتقنية متطورة تتوافق مع متطلبات سوق العمل [6]. أما العصر الحديث، فقد شهد توسعاً كبيراً في التعليم التقني في دول مثل الهند وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، بدعم من برامج وطنية والأمم المتحدة [7].

1.4. التعليم العالي التقني في ليبيا:

يشكّل التعليم التقني في ليبيا ركيزة لتطوير الموارد البشرية وتأهيل الكوادر المتخصصة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية [1,2]. ويهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف النظرية والمهارات العملية، مع التركيز على الإبداع والتطبيق العملي [3]. ويتم دمج البرامج الأكاديمية مع التدريب في مختبرات ومؤسسات وشركات، مما يعزز اكتساب خبرات مهنية حقيقية [4–6]. ويظل التعليم التقني عنصراً حيوياً في استراتيجيات التنمية الوطنية رغم التحديات السياسية والاقتصادية [7].

2.4. مفهوم التعليم العالي التقني:

يعرف التعليم التقني بأنه عملية تعليم وتدريب تهدف لاكتساب معارف ومهارات عملية وفنية [13–15]، وتحسين أداء المتخصص ورفع كفاءته [16]، وتنمية السلوكيات الإيجابية والتكيف مع بيئة العمل [17]. ويتضمن اكتساب المعارف، إتقان العمل، وتنمية القدرات الفردية والسلوكية. وتكون أهمية التعليم العالي التقني في انه يمثل وسيلة استراتيجية لتعزيز كفاءة الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وتحسين الأداء والإنتاجية، ودعم القيادة والاتصال الداخلي، وتعزيز القدرة التنافسية وربط أهداف الأفراد بأهداف المؤسسة [18–20]. ويشمل أساليب متنوعة مثل التعليم القائم على الأداء، دراسة الحالات، التعليم الفني والتخصصي، واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى البرامج قصيرة وطويلة الأجل [1–7]. بالإضافة الى تحديد الاحتياجات التدريبية

التي تعتبر المرحلة الأولى لضمان فعالية البرامج، وتشمل تحليل الفجوات بين الأداء الحالي والمستهدف، وتحديد الأفراد المستهدفين ونوع التعليم المناسب [8–10]. ويستند ذلك إلى مستويات: السياسات والاستراتيجيات المستمرة [1]، ومتطلبات التشغيل أو التغيرات الاستراتيجية [2]، والاحتياجات الفردية [3,4]. بالتالي فان تصميم البرامج وأساليب التدريب تكون اساسا لنجاح هذه الخطط الاستراتيجية وتشمل تحديد أهداف تعليمية قابلة للقياس، واختيار أساليب مثل المحاضرات، ودراسة الحالات، والندوات، والتدريب العملي [1–7]. ويتم تحديد الزمان والمكان والميزانية والمعدات اللازمة، مع إعداد المدربين لضمان نقل المعرفة والخبرة العملية بكفاءة [1–5]. ويعتمد التدريب على مبادئ مثل الدافعية، التكامل بين مدخلات التدريب ونتائجه، ومراعاة الفروق الفردية، وربط النتائج بالسلوكيات التنظيمية [1–6].

وبالتالي يعتبر التعليم والتدريب التقني أدوات استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، ورفع الإنتاجية، وتحقيق الفاعلية التنظيمية، مع ضمان تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لأداء وظائفهم الحالية والمستقبلية وفق معايير سوق العمل العالمية [1–3].

5. تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي التقني:

تختلف المؤسسات في نجاح تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة بسبب تنوع طرق التطبيق، ويهدف هذا التطبيق إلى تحسين التعليم التقني وضمان الجودة في جميع عناصره [1,3].

أولاً: نظام ضمان إدارة الجودة الشاملة:

يتكون التعليم التقني من ثلاثة عناصر رئيسية: المدخلات، العملية التدريبية، والمخرجات، ويُعد تحقيق الجودة فيها الهدف الأساسي [1,2]. فجودة المدخلات البشرية، وتعرف بانها جودة المتدربين وتقوم على الأداء الفني والتعاملي، وجودة المدربين على الخبرة العلمية والقدرة القيادية، إضافة إلى كفاءة أعضاء جهاز التدريب [1–3]. اما الجودة المادية فأنها توفر معلومات دقيقة عن أهداف المؤسسة، البرامج، التجهيزات، والميزانية [1,4]. اما الجودة المالية فتعتمد على التمويل الكافي للبرامج التدريبية بما يشمل إيجار القاعات، المواد، وحوافز المتدربين [1,5]. اما جوده العملية التدريبية فأنها تشمل جودة طرق التدريب، وتشجيع المشاركة، واستثمار خبرات المتدربين، وإدارة البرامج لضمان الانتظام والفعالية [1–3]. وفيما يتعلق بجوده المخرجات: المباشرة فتعتمد على مستوى الأداء والسلوكيات، معدل الأخطاء والحوادث [1,5]. وفي الحالات غير المباشرة فتقوم على رضا العاملين، وولائهم، وقدرة المؤسسة على المنافسة [5].

ثانياً: أهمية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

تشمل منح المؤسسة الاعتراف العالمي، وتحسين أداء المدربين، وخفض التكاليف، ورفع الكفاءة التدريبية والإدارية، وتوفير بيئة تطوير مستمر، وضمان وضوح إجراءات الجودة، وتحسين المخرجات وربط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية [1–5].

ثالثاً: أهداف تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

تتمثل في تعزيز النزاهة، والمساءلة، وتحسين جودة التعلم، وفعالية النظام، والمشاركة، وجودة المؤهلات، والاعتراف بالخدمات، والصحة والسلامة، وتشجيع التعلم المستمر [1,3,5].

رابعاً: مبررات التطبيق:

وتتضمن زيادة أعداد الطلبة، وتنوع أهداف التعليم، والحاجة لقوى عاملة مؤهلة بأحدث الأساليب التكنولوجية، وارتباط الدول باتفاقيات دولية، والمطالبات بتحسين الخدمات التعليمية والتقنية والفنية [1,2,5].

خامساً: معوقات التطبيق:

وتشمل عدم ملاءمة البرامج مع واقع المؤسسة، والمركزية في صنع القرار، ونقص الكوادر المدربة، وضعف النظام المالي، وعدم الالتزام الإداري، مقاومة التغيير، ونقص الإمكانيات المادية والزمنية، وضعف نظام المعلومات، واعتماد البرامج التقليدية دون مراعاة احتياجات السوق [1,2,3,5].

نستخلص ان تبني إدارة الجودة الشاملة في التعليم التقني ضروري لضمان مخرجات عالية الجودة، تحسين الأداء، وتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة، من خلال التعرف على المعوقات ومعالجتها ضمن استراتيجية تراعي الثقافة التنظيمية للمؤسسة [1,3,5].

6. الإطار المنهجي:

يُعد الإطار المنهجي من أهم ركائز أي دراسة علمية، إذ لا يمكن للباحث الاستغناء عنه، فهو الأداة التي تُستخدم لتحقيق أهداف البحث وفقاً للأصول العلمية. ويوضح هذا الإطار كيفية تنفيذ الخطوات العملية، وجمع البيانات اللازمة للتحليل الإحصائي، وصولاً إلى النتائج التي تُفسَّر في ضوء الأدبيات السابقة [4,5,10]. وتكمن قيمة البحوث الاجتماعية في اعتمادها على المنهجية العلمية التي تمكّن الباحث من جمع المعلومات بدقة، ومراجعتها أثناء مراحل البحث لضمان صدق النتائج [6].

1.6. الدراسة الاستطلاعية:

تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى جمع بيانات أولية حول موضوع البحث وتهيئة الأرضية اللازمة للتنفيذ الميداني، إضافة إلى التعرف على العقبات المحتملة وتفاديها. كما تساعد في تصميم أدوات القياس، واختبار فعاليتها، واكتساب الخبرة في جمع وتحليل المعطيات [1,2].

وبناءً على ذلك، تمت زيارة عدد من معاهد التعليم العالي التقني والكليات والمراكز التابعة لها للتعرف على أعضاء هيئة التدريس. وشملت العينة الأولية ثلاثة معاهد وخمسة مراكز بحثية، منها: المعهد العالي للتقنية الميكانيكية، كلية التقنية الطبية، المركز الليبي للذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، ومركز التدريب وتطوير المهارات التقنية.

2.6. مجالات الدراسة:

1. المجال البشري: شمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس في المعاهد والمراكز محل الدراسة، حيث تم اعتماد أسلوب المسح الشامل [1,3].

2. المجال الزمني: أُجريت الدراسة الميدانية على ثلاث مراحل خلال الفترة من مايو إلى نوفمبر 2024، وشملت اختبارات متعددة على مفردات المجتمع.

3. المجال المكاني: تم تنفيذ الدراسة بمدينة بنغازي التي تضم عدداً من المؤسسات والمعاهد العليا موزعة على مختلف المناطق.

3.6. منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي لكونه الأنسب لطبيعة الظاهرة قيد البحث، حيث يسمح بالتحليل المنظم والتفسير الموضوعي للمعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة [4,16,17]. وقد مرّ المنهج بمرحلتين أساسيتين: الاستكشاف: جمع الأدبيات النظرية، وإجراء مقابلات مع ذوي الخبرة، والمعاينات الميدانية. الوصف المتعمق: تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته، وضبط مجتمع الدراسة، وجمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات كمية وكيفية [9,11].

4.6. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1. **المقابلات:** وهي الأداة الرئيسة لجمع البيانات لكونها الأكثر شيوعاً وسهولة في التحليل الإحصائي [2,13].

2. **الملاحظة:** من خلالها تمت متابعة واقع التعليم العالي التقني ميدانياً، والتعرف على ظروف العمل والسلوكيات الفعلية للمؤسسات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب [7,14].

5.6. الأساليب الإحصائية:

تم استخدام أسلوبين في تحليل البيانات:

الكمي: عبر برنامج (SPSS) لحساب التكرارات، النسب المئوية، اختبار كاي–تربيع، ودلالة الفروق [12].

الكيفي: لعرض النتائج وربطها بالإطار النظري، والوصول إلى تفسيرات موضوعية للمعطيات [15].

7. الاستنتاجات:

انتقلت الدراسة من الجانب النظري إلى الجانب الميداني من خلال جمع بيانات من مؤسسات التعليم العالي التقني بمدينة بنغازي باستخدام المقابلات والملاحظة غير المشاركة، ثم تحليلها إحصائياً وتفسيرها بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة [1,2]. وقد أظهر توزيع العينة حسب المؤهل العلمي وجود تباين بين المستويات التعليمية، ما يشير إلى احتمال تأثير هذا التفاوت على مخرجات الدراسة [3].

1.7. تفسير النتائج:

أولاً: الفرضية الأولى (البرامج التعليمية):

أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث إن البرامج التعليمية غالباً لا تحقق معايير الجودة، مما يضعف قدرة الأساتذة على تنفيذها بكفاءة [4]. ويعود ذلك إلى غياب مشاركة الأساتذة وأصحاب العمل في صياغة المناهج، إضافة إلى ضعف التأهيل الأكاديمي والمهني [5,6]. كما أن استيراد برامج أجنبية غير ملائمة للسياق الليبي يجعلها عاجزة عن تلبية احتياجات التنمية [7,8].

ثانياً: الفرضية الثانية (طرق التدريس):

أشارت النتائج إلى أن الطرق التقليدية (الحفظ والتلقين) لا تتناسب مع متطلبات الجودة الحديثة [9,10]، إذ تحدّ من تفاعل الطلبة وقدرتهم على التفكير النقدي [11,12]. وتوصي تقارير اليونسكو بضرورة التنمية المهنية للأساتذة من خلال التدريب المستمر واستخدام أساليب تدريس مبتكرة [13].

ثالثاً: الفرضية الثالثة (الموارد المالية):

أكدت النتائج وجود قصور مالي واضح يتمثل في نقص الأجهزة التعليمية وارتفاع أسعارها، مما يحدّ من قدرة المؤسسات على توفير متطلبات الجودة [14]. كما أوضحت الدراسات أن ضعف التجهيزات أو تعطلها يؤثر سلباً على جودة المخرجات [15,16].

بالتالي فأننا نستنتج تركز معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي التقني في:

1. البرامج التعليمية: ضعف ملاءمتها وعدم مشاركة الأطراف الفاعلة في إعدادها [5,7].

2. طرق التدريس: استمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية [10,12].

3. الموارد المالية: محدودية التجهيزات وارتفاع تكاليفها [14,16].

2.7. التوصيات:

- تطوير البرامج التعليمية بما يواكب احتياجات سوق العمل.
- اعتماد أساليب تدريس تفاعلية قائمة على الإبداع. توفير برامج تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس وفق تقييم دوري.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صياغة المناهج.
- تحسين البنية التحتية وتوفير تجهيزات تعليمية حديثة.

3.7. الخاتمة:

يُعد التعليم العالي التقني قطاعاً استراتيجياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعداد كوادر بشرية مؤهلة. وأظهرت الدراسة أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة ضرورة أساسية لضمان جودة المخرجات [1,17]. غير أن وجود معوقات تتعلق بالبرامج التعليمية، وطرق التدريس، والموارد المالية يتطلب معالجة جادة عبر إرادة مؤسسية وتعاون بين مختلف الأطراف، للانتقال من الأساليب التقليدية إلى تبني معايير الجودة العالمية [18,19,20].

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

1. ابن منظور. لسان العرب. 1984، ص. 720.

2. إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية. 2003، ص. 9.

3. إدارة الجودة الشاملة. 2007، ص. 15.

4. إدارة الجودة الشاملة. 2009، ص. 19–22.

5. إدارة الجودة. 2005، ص. 34–35.

6. استراتيجية تعليمية مقترحة لتطوير التعليم العالي التقني في جامعة الأسمرية الإسلامية. مجلة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، 2024، 17(61)، ص. 1–22.

7. التحولات الحديثة في مجال الأعمال. 2008، ص. 25.

8. الجودة في الإسلام. 2004، ص. 116–118.

9. الجودة والمواصفات. 2010، ص. 48.

10. الحضارات القديمة والجودة. بلا تاريخ، ص. 3–4.

11. الرقابة الإحصائية. 2007، ص. 28، 46.

12. صحيح مسلم. الحديث عن الإتقان.

13. فعالية تطبيق ضمان الجودة في جامعة درنة: دراسة حالة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2023، 8(1)، ص. 347–368.

14. مدى تطبيق كليات التعليم العالي التقني في مدينة طرابلس للتخطيط الاستراتيجي وتأثيره على محاور إدارة الجودة الشاملة. مجلة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، 2023، 8(3)، ص. 23.

15. مراحل إدارة الجودة. 2001، ص. 22–25.

16. نظام الجودة في المؤسسات الجامعية. جامعة سطيف، 2014، ص. 2–6.

قائمة المراجع الاجنبية:

1. 1994 .19

2. 2005 .20 المنظمة التقنية العالمية لإدارة الجودة.

3. Arab Barometer. Libya Country Report. 2021.

4. ISO

5. MP Luiss. Levels of Government and Administrative Boundaries in Libya. 2025.

6. Renber. American Society for Quality Control. 2001.171 ، ص.

7. School of Advanced Studies. Workshop on Governance in Libya. 2024.

8. World Bank. Forum on Local Governance in Libya. 2019.